

Distr.: General
16 July 2009
Arabic
Original: English



رسالة مؤرخة ١٦ تموز/يوليه ٢٠٠٩ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم للاتحاد الروسي لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أحيل طيه تقريراً عن عمل مجلس الأمن خلال رئاسة الاتحاد الروسي في شهر أيار/مايو ٢٠٠٩ (انظر المرفق). وقد أعدت هذه الوثيقة تحت مسؤوليتي، وبعد التشاور مع سائر أعضاء مجلس الأمن.

وأغدو ممتناً لو تفضلتم بتعميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارها وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) فيتالي شوركين



مرفق الرسالة المؤرخة ١٦ تموز/يوليه ٢٠٠٩ الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن
من الممثل الدائم للاتحاد الروسي لدى الأمم المتحدة
تقييم لعمل مجلس الأمن خلال رئاسة الاتحاد الروسي (أيار/مايو ٢٠٠٩)

مقدمة

انخرط مجلس الأمن برئاسة الاتحاد الروسي، في برنامج واسع النطاق خلال شهر أيار/مايو. وعقد المجلس ١٦ جلسة ومشاورة للمجلس بكامل هيئته. واتخذ المجلس قرارين، ووافق على ستة بيانات رئاسية وبيانين صحفيين.

أفريقيا

السلام والأمن في أفريقيا

في الجلسة ٦١١٨ لمجلس الأمن المعقودة في ٥ أيار/مايو، وافق المجلس على بيان لرئيسه (S/PRST/2009/11) أعرب فيه عن بالغ قلقه إزاء تجدد عملية تغيير الحكم بشكل غير دستوري في بضعة بلدان أفريقية. وشدد المجلس على أهمية استعادة النظام الدستوري على وجه السرعة، بوسائل تشمل تنظيم انتخابات مفتوحة وشفافة.

الحالة في تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى والمنطقة دون الإقليمية

في ٨ أيار/مايو، عقد المجلس جلسته ٦١٢١ بناء على طلب من البعثة الدائمة لتشاد لدى الأمم المتحدة (انظر S/2009/232) لمناقشة الحالة في تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى والمنطقة دون الإقليمية. وقدم ديمتري تيتوف، الموظف المسؤول بالوكالة في إدارة عمليات حفظ السلام، إحاطة للمجلس بشأن الحالة الأمنية المتدهورة في شرق تشاد الناجمة عن عمليات اقتحام عسكرية جديدة للمنطقة المذكورة قامت بها مجموعات تشادية مسلحة تتمركز خارج تشاد. وأفاد بأن تلك العمليات العسكرية في شرق تشاد دفعت بالأمم المتحدة إلى تعليق جميع أنشطتها في منطقتي سلامات وغرة. وقد ألحقت المواجهة ضررا بالغاً بقدرة الأمم المتحدة ووكالاتها وصناديقها وبرامجها، وقدرة شركائها من المنظمات غير الحكومية، على تقديم المساعدات الإنسانية.

وذكر بأن حكومتَي تشاد والسودان قد وقعتا اتفاقاً جديداً في ٣ أيار/مايو بالدوحة، يقضي بتطبيع العلاقات بينهما وعدم تقديم أي دعم لمجموعات المتمردين المعادية لكل منهما والموجودة في أراضي كل من البلدين.

وأضاف أن بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد، التي كلفت بحماية المدنيين المعرضين للخطر وتيسير تقديم المعونة الإنسانية ونقل العاملين في ميدان المساعدة الإنسانية، فضلا عن حماية موظفي الأمم المتحدة ومرافقها، ما زالت تفتقر إلى بعض القوات وإلى ١٤ من الطائرات العمودية الـ ١٨ التي تلزمها.

وشارك الممثلان الدائمات لتشاد والسودان، أ. علام - مي وأ. عبد الحليم محمد، في النظر في هذا البند من جدول أعمال المجلس.

وفي اليوم نفسه، عقد المجلس بكامل هيئته مشاورات لمناقشة البند. ووافق أعضاء المجلس على بيان لرئيسه يعكس المواقف المعرب عنها خلال المشاورات، وأقرّ البيان في الجلسة ٦١٢٢ (S/PRST/2009/13).

الصومال

خلال مناقشة حرت في ١٣ أيار/مايو وتلتها مشاورات غير رسمية، قدم ب. لين باسكو، وكيل الأمين العام للشؤون السياسية، وألان لو روا، وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، وسوزانا مالكونا، وكيلة الأمين العام للدعم الميداني، تقرير الأمين العام عن الصومال، عملاً بقرار مجلس الأمن ١٨٦٣ (٢٠٠٩) (S/2009/210)، وأحاطوا المجلس علماً بالحالة في الصومال وبما يقدم من دعم لجهود حفظ السلام فيه. وأدلى محمد عبد الله عمر، وزير الخارجية في الحكومة الاتحادية الانتقالية للصومال، ببيان.

وأيد أعضاء المجلس العملية السياسية في الصومال، وما يبذله الرئيس شيخ شريف شيخ أحمد والحكومة الاتحادية الانتقالية من جهود لتحقيق السلام والاستقرار في البلد. وأعربوا عن بالغ قلقهم حيال ما تقوم به القوات المتطرفة، ومن بينهم مقاتلو حركة الشباب، من محاولات متواصلة لزعزعة الاستقرار في مقديشو ومناطق أخرى في الصومال. كما أعربوا عن تأييدهم المستمر لأنشطة بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، التي تتلقى الدعم اللوجستي من الأمم المتحدة.

ووافق أعضاء المجلس عموماً على الاستراتيجية الواردة في تقرير الأمين العام التي تعتبر تحسن الحالة الأمنية وتحقيق تقدم فعلي في عملية السلام شرطين لازمين لكي يتخذ مجلس الأمن قراراً بنشر عملية الأمم المتحدة لحفظ السلام في الصومال. وأجمع المجلس على ضرورة مواصلة الجهود الدولية المنسقة الرامية إلى مكافحة القرصنة، بما يتماشى وقرارات المجلس ذات الصلة.

وفي ١٥ أيار/مايو، وفي ضوء التدهور السريع للحالة وتحدد القتال من جانب المجموعات المعارضة في مقديشو، عقد المجلس مشاورات غير رسمية، تبعها بيان لرئيس مجلس الأمن في الجلسة ٦١٢٥ (S/PRST/2009/15).

وفي ٢٦ أيار/مايو، اتخذ المجلس بالإجماع القرار ١٨٧٢ (٢٠٠٩)، الذي مدد بموجبه الإذن الممنوح للاتحاد الأفريقي بالإبقاء على بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال حتى ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠؛ وطلب إلى الأمين العام مواصلة تقديم مجموعة من عناصر الدعم اللوجستي إلى بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال على نحو ما ورد في رسالته (S/2009/60)، وأن ينفذ النهج التدريجي الذي سيتبع في النشر المحتمل لعملية للأمم المتحدة لحفظ السلام في الصومال وفقا للظروف المبينة في تقريره (S/2009/210).

كوت ديفوار

في جلسة علنية عقدت في ٢٩ أيار/مايو، وافق المجلس على بيان رئاسي (S/PRST/2009/16) رحب فيه بموافقة جميع الجهات السياسية الفاعلة الرئيسية في كوت ديفوار على إطار زمني جديد لتنظيم الانتخابات الرئاسية في كوت ديفوار يوم ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩، وهي الانتخابات التي ستولد زخما جديدا لتنفيذ اتفاق واغادوغو السياسي.

لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٥٣٣ (٢٠٠٤) بشأن جمهورية الكونغو الديمقراطية

في ٢٨ أيار/مايو، خلال مشاورات غير رسمية أجراها رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٥٣٣ (٢٠٠٤) بشأن جمهورية الكونغو الديمقراطية، قدم السفير باقي إلكين، الممثل الدائم لتركيا لدى الأمم المتحدة، إحاطة عن المناقشة التي أجراها المجلس بشأن تقرير منتصف المدة المقدم من فريق الخبراء عملاً بالفقرة ٨ من القرار ١٨٥٧ (٢٠٠٨) وما ورد فيه من توصيات.

بعثة مجلس الأمن إلى أفريقيا

في ٢٨ أيار/مايو، عقد المجلس جلسته ٦١٣١ للاستماع إلى إحاطات قدمها أعضاء وفد مجلس الأمن عن الزيارة التي قاموا بها مؤخرا إلى أفريقيا واستغرقت ثمانية أيام، توقفوا خلالها في أديس أبابا حيث التقوا بمسؤولين كبار من الاتحاد الأفريقي، وفي رواندا، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وليبريا.

وسلط روهانكا روغاندا، الممثل الدائم لأوغندا، الضوء على الاجتماعات التي عقدت مع الاتحاد الأفريقي واستعرضت فيها الحالة في السودان والصومال، إضافة إلى تمويل عمليات الأمم المتحدة في أفريقيا ومسألة التغييرات غير الدستورية للحكومات في القارة.

وقال إن المحادثات كان مفيدة لتعزيز التعاون في مجالات عديدة موضع الاهتمام المشترك، ولا سيما مجالي منع قيام النزاعات وبناء السلام.

وقال جون ساووزر، الممثل الدائم للمملكة المتحدة، الذي شارك في قيادة الجزء الخاص بإثيوبيا من البعثة، إن الهيئتين تعملان معا لمعالجة الصعوبات المعروفة التي تواجهها العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، إضافة إلى النظر في طرائق لتعزيز العمل الميداني لدعم بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال.

وفيما يتعلق بالجزء المتعلق برواندا من المهمة، نوّه بتصاعد حدة النزاع في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، مما أفضى إلى قيام علاقات تعاون بين حكومي رواندا وجمهورية الكونغو الديمقراطية لمعالجة المشكلة المشتركة بينهما، وهي مشكلة المجموعات المسلحة العاملة في المنطقة، وقال إن القرار الذي اتخذته الحكومتان قد ساعد على إعادة رسم معالم المشهد السياسي الإقليمي.

وقدم جان - مورييس ريبير، الممثل الدائم لفرنسا، إحاطة للمجلس عن أنشطة البعثة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وقال إن البعثة استخلصت من جميع الاجتماعات التي عقدتها في المنطقة أن الحالة في منطقة البحيرات الكبرى قد تحسنت، لا سيما بسبب التقارب بين حكومي جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا. وأضاف قائلاً إن بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية ما زالت عنصراً لا غنى عنه. وشدد على ضرورة التصدي بصورة عاجلة شاملة لمشكلة العنف الجنسي الواسعة الانتشار، مشيراً إلى أن حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية اتخذت تدابير خاصة للتصدي لهذا العنف، من بينها تطبيق قانون ضد الاغتصاب وغيره من الجرائم القائمة على نوع الجنس.

وقالت سوزان رايس، الممثلة الدائمة للولايات المتحدة، إن زيارة ليبريا هدفت إلى إعادة تأكيد دعم المجلس لشعب ليبريا وحكومتها، وبعثة الأمم المتحدة في ليبريا، وإنها هدفت أيضاً إلى دراسة مسائل عاجلة، من قبيل العنف ضد المرأة. وعلقت على الهشاشة البالغة للسلام في ليبريا.

آسيا والشرق الأوسط

عملية السلام في الشرق الأوسط

في ١١ أيار/مايو، عقد المجلس اجتماعا على مستوى الوزراء بشأن عملية السلام في الشرق الأوسط، ترأسه سيرغي لافروف، وزير خارجية الاتحاد الروسي. وتحدث الأمين العام للأمم المتحدة، في هذه المناسبة فشد على ضرورة إعطاء زخم للمحادثات الإسرائيلية - الفلسطينية، محذرا من أن الحالة الميدانية قد تتفاقم بسهولة ما لم يبادر الطرفان والمجتمع الدولي إلى بذل جهود جديدة. وقال الأمين العام إنه في أعقاب النتائج غير القاطعة التي أسفرت عنها مفاوضات العام السابق، وحمام الدماء في غزة، لم تشهد الأشهر الثلاثة الماضية أي تقدم يذكر على صعيد القرارين الأساسيين - ١٨٥٠ (٢٠٠٨) و ١٨٦٠ (٢٠٠٩).

وأشار الأمين العام أيضا إلى أزمة الثقة المتأصلة بين "عامة الناس في أرض الواقع". وقال إن الفلسطينيين ما زالوا يعتبرون الأعمال التي تجري من طرف واحد في القدس الشرقية وباقي الضفة الغربية أعمالا غير مقبولة، وهي من قبيل "هدم المنازل، والنشاط الاستيطاني المكثف، والعنف الذي يمارسه المستوطنون، والقيود القمعية المفروضة على التنقل، بفعل التصاريح ونقاط التفتيش والحاجز". وشدد على أن الوقت قد حان لكي تغير إسرائيل من سياساتها في هذا الميدان. لكنه شدد أيضا على أن عامة الناس في إسرائيل يحتاجون إلى إعادة طمأننتهم بأن الدولة الفلسطينية المستقبلية ستضمن حقهم في العيش في سلام وأمن، وأشار إلى أن "الهجمات الصاروخية العشوائية التي أسفرت عن خسائر في الأرواح وعن معاناة المدنيين وإلحاق الضرر بالمتلكات ليست أعمالا غير مقبولة البتة فحسب، بل إنها تؤدي إلى نتائج عكسية أيضا، ولا بد من وقفها".

وأوضح أيضا أن التحدي يكمن في البدء بتنفيذ التغييرات الجوهرية في أرض الواقع، وإطلاق حملة متجددة ولا رجعة عنها للتوصل إلى اتفاق إسرائيلي - فلسطيني، وشدد على أن تسوية النزاع الإسرائيلي - الفلسطيني عماد لرفاه الشعبين والمنطقة والعالم.

وأكد أعضاء المجلس في مداخلاتهم أملهم في أن يتقيد الطرفان بما أخذه على عاتقهما من التزامات، وأن عليهما بذل جهود لا رجعة عنها لتنفيذ حل الدولتين، منها التنفيذ الكامل للالتزامات على أرض الواقع. وأعرب أعضاء المجلس أيضا عن قلقهم إزاء الحالة في غزة والمناطق المحيطة بها، بما في ذلك تواصل تهريب الأسلحة إلى غزة، وتواصل إطلاق حركة حماس للصواريخ من غزة إلى داخل إسرائيل، ويضاف إلى ذلك الأنشطة

الاستيطانية الإسرائيلية التي تهدد تلاصق الأرض الفلسطينية المحتلة وقدرتها على الاستمرار وتعرض حل الدولتين للخطر، وأشاروا إلى ضرورة المصالحة بين الفلسطينيين.

وفي نهاية الجلسة، أقر المجلس بيانا رئاسيا (S/PRST/2009/14) تلاه وزير خارجية الاتحاد الروسي، وشدد المجلس فيه على الحاجة الملحة للتوصل إلى سلام شامل في الشرق الأوسط. وقال البيان إن ثمة حاجة إلى بذل مساع دبلوماسية حثيثة من أجل بلوغ الهدف الذي حدده المجتمع الدولي، وهو تحقيق سلام دائم في المنطقة على أساس الالتزام الراسخ بالاعتراف المتبادل، ونبد العنف والتحرّيش والترهيب، والحل القائم على وجود دولتين، انطلاقا من الاتفاقات والالتزامات السابقة.

كما أعرب المجلس عن تأييده لاقتراح الاتحاد الروسي القيام، بالتشاور مع المجموعة الرباعية والأطراف، بالدعوة إلى عقد اجتماع دولي بشأن عملية السلام في الشرق الأوسط بموسكو في عام ٢٠٠٩.

لبنان

في ٧ أيار/مايو، اجتمع المجلس للنظر في تقرير الأمين العام عن تنفيذ القرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤). وقدم تيري رود لارسن، المبعوث الخاص للأمم المتحدة، إحاطة للمجلس أشار فيها إلى أن الحالة المحلية والسياسية والأمنية في لبنان قد تحسنت بشكل ملحوظ. وقال إن التحسن العام للحالة في البلد أوجد بيئة مواتية لتوطيد السيادة والاستقلال السياسي وسيطرة الحكومة في جميع أنحاء البلد.

وأشار المبعوث الخاص أيضا إلى أن الانتخابات النيابية المزمع إجراؤها في ٧ حزيران/يونيه ستشكل علامة فارقة في المرحلة الانتقالية التي يعيشها لبنان منذ الموافقة على القرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤). وشدد على ضرورة مواصلة الأطراف تقيدها باتفاق الدوحة، بما في ذلك الالتزام بالامتناع عن استخدام السلاح لتسوية الخلافات السياسية الداخلية.

وفي معرض الإبلاغ عما أنجز من خطوات نحو التنفيذ الكامل للقرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤)، قال المبعوث الخاص إن الجمهورية العربية السورية ولبنان شارفا على الانتهاء من العملية الرامية إلى إقامة علاقات دبلوماسية كاملة بين البلدين.

وأعلم الممثل الخاص المجلس بأن السلطات اللبنانية ألقت القبض على مجموعة من الأشخاص للاشتباه بقيامهم بالتجسس لصالح إسرائيل. وأضاف إن هذه المزاعم، إذا ما ثبتت صحتها، تشكل انتهاكا لسيادة لبنان. وأعلم المجلس بعدم تحقيق أي تقدم ملحوظ نحو حلّ المليشيات اللبنانية وغير اللبنانية ونزع سلاحها، وفقا لما دعا إليه اتفاقا الطائف والقرار

١٥٥٩ (٢٠٠٤). وأكد على ضرورة إجراء هذه العملية من خلال حوار سياسي جامع يأخذ في الاعتبار المصالح السياسية للشعب اللبناني بأجمعه.

وقال المبعوث الخاص إن الأمم المتحدة لا تملك الوسائل اللازمة للتحقق بصورة مستقلة من التقارير التي تتحدث عن نقل غير مشروع للأسلحة عبر الحدود السورية إلى لبنان. وانتقد إسرائيل لمواصلتها القيام بطلعات جوية استفزازية فوق إقليم لبنان.

نيبال

في ٥ أيار/مايو، استمع المجلس أثناء جلسته المعقودة بشأن نيبال إلى إحاطة قدمتها كارين لاندغرين، ممثلة الأمين العام في نيبال، عن تقرير الأمين العام بشأن طلب نيبال مساعدات من الأمم المتحدة لدعم عملية السلام فيها، وعن آخر التطورات التي شهدتها ذلك البلد. وأدلى ببيانات كل من أعضاء مجلس الأمن وممثل نيبال. وفي نهاية المناقشة، أدلى الرئيس ببيان باسم المجلس (S/PRST/2009/12)، أعرب فيه عن قلق المجلس بشأن الأزمة السياسية الجارية في نيبال، وشدد على الحاجة الماسة لأن تواصل الحكومة النيبالية وجميع الأحزاب السياسية العمل معا في جو تسوده روح التوفيق.

ميانمار

في ٢٢ أيار/مايو، وخلال المشاورات التي أجراها المجلس بكامل هيئته في إطار البند المعنون "مسائل أخرى" من جدول الأعمال، أصدر أعضاء المجلس بيانا صحفيا أعربوا فيه عن قلقهم بشأن الأثر السياسي للتطورات الأخيرة المتعلقة بدوا أونغ سان سو كي.

تيمور - ليشتي

في ٢٧ أيار/مايو، عقد المجلس جلسة خاصة مع البلدان المساهمة بقوات في بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي. واستمع المجلس والبلدان المساهمة بقوات إلى إحاطة قدمها تاكاهيسا كاواكامي، نائب الممثل الخاص للأمين العام لدى بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي، وشملت مسائل تتعلق بمفهوم العمليات وقواعد الاشتباك الخاصة بمجموعة الاتصال العسكري وعنصر الشرطة في البعثة. وجرى تبادل الآراء بين أعضاء المجلس ونائب الممثل الخاص للأمين العام وممثلو البلدان المساهمة بقوات المشاركة في الجلسة.

أوروبا قبرص

في ٢٢ أيار/مايو، خلال جلسة مشاورات للمجلس بكامل هيئته، قدم تايي - بروك زريهون، الممثل الخاص للأمين العام لقبرص ورئيس البعثة، إحاطة إلى المجلس عن قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص، استند فيها إلى آخر تقرير للأمين العام (S/2009/248). وأشار الممثل الخاص إلى توصية الأمين العام بتمديد ولاية قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص لفترة إضافية حتى ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، نظرا لعدم التوصل إلى تسوية شاملة، وحيث أن قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص تواصل أداء دور حيوي وفريد في الجزيرة كعامل استقرار في الميدان وكمصدر للدعم الفني والإداري لبعثة الأمين العام للمساعدة الحميدة. وسبقت مشاورات المجلس بكامل هيئته جلسة خاصة للمجلس مع البلدان المساهمة بقوات في قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص.

وفي ٢٩ أيار/مايو، اتخذ المجلس القرار ١٨٧٣ (٢٠٠٩)، الذي مدد بموجبه ولاية قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص حتى ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩. وكانت نتيجة التصويت ١٤ صوتا مؤيدا (الاتحاد الروسي، أوغندا، بوركينا فاسو، الجماهيرية العربية الليبية، الصين، فرنسا، فييت نام، كرواتيا، كوستاريكا، المكسيك، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، النمسا، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان) وصوت معارض (تركيا). وبعد اتخاذ القرار، تحدث ممثل تركيا معللا تصويته.

جورجيا

في ٢٧ أيار/مايو، عرض يوهان فيريبيكي، الممثل الخاص للأمين العام، على أعضاء مجلس الأمن تقرير الأمين العام المقدم عملا بقرارات مجلس الأمن ١٨٠٨ (٢٠٠٨) و ١٨٣٩ (٢٠٠٨) و ١٨٦٦ (٢٠٠٩) (S/2009/254).

وخلال المشاورات، كرر أعضاء مجلس الأمن الإشارة إلى الحاجة إلى الإبقاء على وجود الأمم المتحدة في المنطقة وعلى وضع ولاية معقولة جديدة للبعثة. وجرى التشديد أيضا على ضرورة أن تشكل نواة أي وجود للأمم المتحدة في المستقبل من نظام أممي منفتح شامل يساهم في الحفاظ على السلام والاستقرار في المنطقة.

البوسنة والهرسك

في ٢٨ أيار/مايو، وخلال مناقشة عامة، قدم فالتين إيتزكو، الممثل السامي والممثل الخاص للاتحاد الأوروبي في البوسنة والهرسك، إحاطة إلى مجلس الأمن عن الحالة في البوسنة والهرسك بالاستناد إلى أول تقرير نصف سنوي قدمه إلى الأمين العام (S/2009/246)، منذ توليه منصبه في ٢٦ آذار/مارس ٢٠٠٩. وأدلى نيكولا سبيريتش، رئيس مجلس وزراء البوسنة والهرسك، ببيان أمام المجلس، الذي استمع أيضا إلى بياني رئاسة الاتحاد الأوروبي وصربيا.

المسائل المواضيعية

عدم الانتشار/جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية

في ١٣ أيار/مايو، استمع المجلس إلى إحاطة قدمها السفير باقي إلكين، الممثل الدائم لتركيا، عن أنشطة لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٧١٨ (٢٠٠٦) بشأن جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية.

وفي ٢٥ أيار/مايو، وخلال مشاورات المجلس بكامل هيئته التي عقدت على عجل بناء على طلب من وفد اليابان، أعرب أعضاء المجلس عن معارضتهم الشديدة وإدانتهم للاختبار النووي الذي أجرته جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية في نفس اليوم، في انتهاك واضح للقرار ١٧١٨ (٢٠٠٦). وقرر أعضاء المجلس البدء بالعمل فوراً على قرار للمجلس بهذا الشأن، وفقاً للمسؤوليات المسندة إليه في إطار ميثاق الأمم المتحدة.

إحاطات قدمها رؤساء الهيئات الفرعية التابعة لمجلس الأمن

في مناقشة جرت في ٢٦ أيار/مايو، استمع مجلس الأمن إلى إحاطات من ثلاثة رؤساء هيئات فرعية تابعة لمجلس الأمن، عرضوا فيها آخر مستجدات تلك الهيئات منذ الإحاطة الأخيرة التي قدموها إلى المجلس، في ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨. وقدم توماس ماير - هارتينغ، سفير النمسا، إحاطة إلى المجلس بوصفه رئيس لجنة المجلس المنشأة عملاً بالقرار ١٢٦٧ (١٩٩٩) بشأن تنظيم القاعدة وحركة الطالبان وما يرتبط بهما من أفراد وكيانات. وقدم جان - بيير لأكروا، نائب الممثل الدائم لفرنسا لدى الأمم المتحدة، إحاطة إلى المجلس بوصفه رئيساً بالنيابة للجنة المنشأة عملاً بالقرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) بشأن مكافحة الإرهاب؛ كما قدم خورخي أورينا، سفير كوستاريكا، إحاطة للمجلس بوصفه رئيس اللجنة المنشأة عملاً بالقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤).

كذلك أدلى السفير توماس ماير - هارتينغ ببيان باسم الرؤساء الثلاثة كافة، وأحاط المجلس علماً بالتعاون الجاري بين اللجان الثلاث وهيئات الخبراء التابعة لها. وقدم جدولاً مقارناً مستكملاً يبرز ولاية كل من اللجان الثلاث وخبراتها.

الفريق العامل غير الرسمي المعني بالوثائق والمسائل الإجرائية الأخرى

في ١٤ أيار/مايو، عقد الفريق العامل غير الرسمي المعني بالوثائق والمسائل الإجرائية الأخرى اجتماعاً برئاسة اليابان. وناقش أعضاء الفريق المسائل المتعلقة بتحسين تنفيذ المذكرة المقدمة من رئيس مجلس الأمن المؤرخة ١٩ تموز/يوليه ٢٠٠٦ (S/2006/507) والوثائق العملية والمسائل الإجرائية الناشئة عن العمل اليومي لمجلس الأمن.